ان اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا ،

وقد أخذت في اعتبارها مذكرة الامين التنفيذي بشأن مسيرة اللجنة وتطلعاتها في المستقبل ، الواردة في الوثيقة E/ECWA/161 ،

واذ توافق على ما جاء في هذه المذكرة فيما يتعلق بالقيود الادارية التي تواجهها الامانة التنفيذية في معالجة المسائل التي تحد او تعوق قدرتها على الاضطلاع بمهامها ،

واذ تؤكد من جديد على الحاجة الى تعزيز دور اللجنة بوصفها أداة للتعاون والتكامل الاقليمي بما يتفق وقرار الجمعية العامة ٣٢/١٩٧ بشأن اعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي في منظومة الامم المتحدة ،

واذ تؤكد على ان قيام الامانة التنفيذية بمهامها في التحضير لاجتماعات اللجنة وأجهزتها الفرعية وخدمتها وفي اجراء بحوث تتعلق بالمشاكل الاقتصادية في منطقة اللجنة ، واعداد الدراسات والتقارير التي تتطلبها اللجنة ، ومواصلة الاتصالات مع حكومات البلدان الاعضاء ، أمر يتطلب هيئة كاملة من الموظفين تلائم احتياجات وظروف المنطقة التي تعمل فيها اللجنة ،

واذ تلاحظ مع التقدير الجهود التي يبذلها الامين التنفيذي لضمان تعيين موظفين أكفاء من بين جميع اعضاء اللجنة للعمل في الامانة التنفيذية للجنة ،

١- توصي بشغل الوظائف الشاغرة بموظفين مؤهلين وذوي خبرة وعلى معرفة واسعة بأوضاع وظروف المنطقة التي تعمل فيها اللجنة ؛

٢- توصي كذلك بشغل خمسة وسبعين في المائة من الوظائف الشاغرة على الاقل بمواطني الدول الاعضاء في اللجنة أسوة بما هو معمول به في اللجان الاقتصادية الاقليمية الاخرى ؛

٣- تحث الدول الاعضاء غير الممثلة أو ذات التمثيل الناقص على ان تسعى لانتداب موظفين أكفاء للعمل في الامانة التنفيذية للجنة لفترات محددة الاجل ، وفي حال عدم توفر هؤلاء المرشحين ، ان تنظر في امكانية التنازل مؤقتا عن حصصها لفترة السنوات الاربع القادمة كيما تفيد منها البلدان الاخرى الاعضاء ؛

٤- ترجو من المجلس الاقتصادي والاجتماعي ان يقترح على الجمعية العامة منح منظمة التحرير الفلسطينية حصة من الوظائف في الامانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لغربي آسيا بوصفها عضوا كامل العضوية في اللجنة .

الجلسة العامة السابعة
١١ أيار/مايو ١٩٨٣